



معهد دول الخليج  
العربية في واشنطن  
لبناء جسور التفاهم



بين الهيمنة والزعزعة:  
انعدام التكافؤ في الأمن الخليجي

ديفيد دي روش





معهد دول الخليج  
العربية في واشنطن  
لبناء جسور التفاهم

بين الهيمنة والزعزعة:  
انعدام التكافؤ في الأمن الخليجي

ديفيد دي روش

22 مايو 2019

ورقة  
بحثية

رقم 3

2019

تأسس معهد دول الخليج العربية في واشنطن عام 2015، هو مؤسسة مستقلة غير ربحية مخصصة لتقديم أبحاث وتحليل متخصصة حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الخليج العربية وتأثيرها على السياستين المحليّة والخارجية. ويركّز المعهد على قضايا تنطلق من السياسات والأمن وصولاً إلى الاقتصاد والتجارة والأعمال من جهة، ومن الديناميات الاجتماعية وصولاً إلى المجتمع المدني والثقافة من جهة أخرى. ويسعى المعهد من خلال البرامج والدراسات وتوفير زمالات الباحثين إلى تشجيع حوار معمق وثقيف مجتمعات السياسة الخارجية والأعمال الأمريكية بخصوص هذه المنطقة الجيوستراتيجية الحساسة. يتمتع مجلس إدارة المعهد وحده بصلاحيّة الإدارة والإشراف العامّين لمعهد دول الخليج العربية في واشنطن.

© 2019 معهد دول الخليج العربية في واشنطن. كل الحقوق محفوظة.

معهد دول الخليج العربية لا يتخذ مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ وجهات النظر المطروحة هنا تمثل وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء المعهد أو موظفيها أو مجلس الإدارة.

لا يسمح نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن خطي من المعهد.

للاستفسار الرجاء التواصل بـ:

[info@agsiw.org](mailto:info@agsiw.org)

يمكن تحميل هذا المنشور بدون أي تكلفة على الموقع [www.agsiw.org](http://www.agsiw.org)

حقوق صورة الغلاف من: أسوشييتد برس/ وكالة الأنباء السعودية

## المؤلف: ديفيد دي روش

**ديفيد دي روش** هو زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، و زميل بارز في الشؤون الدولية في المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية. وهو أستاذ مشارك في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية (NESA) بجامعة الدفاع الوطني، حيث تخصص في بلدان شبه الجزيرة العربية، والأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي، وأمن الحدود، ونقل الأسلحة، والدفاع الصاروخي، ومكافحة التمرد والإرهاب، والنزعات الناشئة.

التحق دي روش بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية NESA بعد أن تقلد عدة مناصب في مكتب وزير الدفاع للأمور السياسية، من ضمنها مدير الخليج وشبه الجزيرة العربية، ومدير قسم الاتصالات بين وزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي، والمدير القطري الأول لباكستان، ومدير عمليات حلف الناتو، ونائب مدير قوات حفظ السلام والناطق باسم وكالة التعاون الأمني الدفاعي. وقبل ذلك، عمل في مكتب البيت الأبيض للسياسة الوطنية لمراقبة المخدرات كمحلل دولي لفرض القانون ومساعد خاص في الأمور الاستراتيجية.

تقاعد دي روش برتبة عقيد بعد خدمة ثلاثين عاماً في الجيش النظامي والاحتياط، وعمل في هيئة الأركان المشتركة، وفي قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، كما خدم في وحدات قوات العمليات الخاصة والتقليدية المنتشرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وأفغانستان. وهو معلق منتظم حول الشؤون الإقليمية ومؤلف للعديد من المقالات حول أمن الخليج. فهو محرر تجارة السلاح، الخدمات العسكرية وسوق الأمن في الخليج: توجهات وتداعيات (برلين: غارلاش، 2016) وهو محرر موضوع قضية أمنية خاصة لمجلة أكسفورد لدراسات الخليج ربيع عام 2016. يحمل درجات عليا من جامعة لندن للدراسات الشرقية والأفريقية، وكلية كينجز لندن التي التحق بها كمارشال باحث. ويحمل دي روش أيضاً درجة عليا من كلية الجيش والحرب الأمريكية ويحمل البكالوريوس في العلوم من الأكاديمية العسكرية الأمريكية، ويست بوينت.



## كلمة المحرّر: في 17 مايو 2019

تشكّل الأحداث الأخيرة التي تجري في الخليج وحوله تذكيراً قاطعاً بأن التفوق الكاسح في القوات العسكرية لا يعطي حصانةً ضدّ غريم ثابت العزم - حتى عندما تكون قدرة هذا الغريم على الوصول إلى الأسلحة المتطورة محدودة. يعالج هذا البحث الخصائص التي تميّز الأعمال العدوانية غير المتكافئة، ولا سيما اختلال التوازن الذي ينجم عن اختلاف الأهداف الأمنية بين الهيمنة أو الزعزعة.

## ملخص الورقة

تختلف الأهداف الأمنية لدى دول الخليج العربية وإيران اختلافاً شديداً والتي تستوجب نفقات مالية متفاوتة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فتنفق دول الخليج العربية مبالغ طائلة على الدفاع ويتخطى إنفاقها مستوى الإنفاق الإيراني بأشواط، أما إيران فتتجه عموماً في تحقيق أهدافها الأمنية بكفاءة وحثماً بتكلفة أقل من تلك التي تتكبّدها دول الخليج العربية. وفي حين أن اختلال التوازن هذا أثار نقاشات كثيرة، يتناول هذا البحث الأهداف الأمنية المتناقضة لدى دول الخليج العربية وإيران باعتبارها سبباً رئيسياً لهذا الخلل.

في هذا السياق، يحلل البحث الأهداف الأمنية لدى كلٍّ من دول الخليج العربية وإيران، مبيناً أن الدول الخليجية لا تفلح إلا إذا هيمنت هي أو حلفاؤها الغربيون (وخصوصاً الولايات المتحدة) على مجال اهتمامها الأمني، ولا تصمد مطوّلاً إذا كانت ممراتها البحرية أو الجوية مغلقة، فهي مندمجة في الاقتصاد العالمي بشكلٍ يستوجب استمرار الحركة التجارية والعسكرية بدون انقطاع، وبالتالي فإن أي عرقلة تضر بأمنها.

في المقابل، تستطيع إيران عموماً تحقيق أهدافها الأمنية بمجرد زعزعة البيئة الأمنية في المنطقة. والواقع أن الزعزعة أدنى كلفة بكثير من الهيمنة - فاستراتيجية التخريب قادرة على تحقيق أهدافها بجزءٍ بسيط من التكاليف التي يتكبدها خصمٌ يتعين عليه الحفاظ على سلاسة الحركة التجارية الدولية وحسن سيرها.

من هنا، يساعد تصنيف الأهداف الأمنية لدى دول الخليج العربية وإيران ما بين الهيمنة أو الزعزعة المحلّين على فهم أوجه التفاوت النسبية في الموارد الدفاعية بشكل أفضل.

## المقدمة

يضع محللو الأمن الخليجي في كثير من الأحيان تركيزاً كبيراً على التباين في المشتريات والإنفاق في مجال الدفاع في المنطقة. فالدول الخليجية العربية تصدر بشكل روتيني القائمة العالمية لمشتريات الأسلحة. فقد بنوا جيوشاً قوية معظمها مجهزة بأحدث الأسلحة في العالم. وبنوا قواعد لاستضافة القوى العسكرية الغربية الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا

وتركيا. في الوقت نفسه، تنتشر القوات الإيرانية والقوات المدعومة من إيران وتعمل في أنحاء الإقليم بتكلفة أقل بكثير نسبياً، مستخدمة أسلحة أقل وأرخص، وغالباً ما تكون قديمة من الناحية النظرية.

لكن هل قوى الخليج العربية والتي بعضها يرتبط بعلاقة طويلة الأمد بالتدريب والمعدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها، كما يجادل العديد من المحللين، في وضع أمني سيئ مقارنة بإيران؟ وكيف يمكن لإيران والتي عُزلت لعقود من الزمن من معظم الأسواق العالمية، والتي كافحت لاستيراد وإنتاج المعدات العسكرية الأساسية، تطوير ما يراه الكثير من المحللين قوة عسكرية أكثر فعالية؟

## ميزة إيران العسكرية

إحدى المزايا العسكرية الأساسية لإيران هي أنها لا تسعى لتوفير نظام أمني. ازدهار إيران يعتمد على الأسواق الداخلية أو من المفارقات العجيبة، من خلال استخدام أنظمة التجارة الدولية التي تُحمى وبشكل رئيسي عبر الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها. وحتى بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة الاتفاق النووي الشامل المشترك شق النفط الإيراني طريقه للأسواق المطللة على السواحل المحمية من قبل القوى الغربية وحلفائها، على الرغم من أن انتهاء الإعفاءات عن العقوبات في الآونة الأخيرة عن بعض مشتري النفط الإيراني بطئ هذا التدفق. قدرة إيران العلمية والهندسية المحلية المثيرة للدهشة تحتضن وتستورد المعرفة المكتسبة بشكل واسع من المؤسسات العلمية الغربية.

وضع إيران كراكب مجاني مستفيد من النظام الاقتصادي العالمي هو أمر يتسم بالتناقض. تستفيد إيران من نظام التجارة الحر وممرات الشحن الآمنة والتي تمثل مساهمتها فيها في أحسن الأحوال الحد الأدنى. وفعلاً، تهدد إيران في الغالب هذا الاستقرار عندما يبدو أن دخولها للسوق الدولية على وشك التقلص. على سبيل المثال، عندما تُفرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية، غالباً ما يقوم القادة الإيرانيون بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز، وبالتالي يعمدون إلى تضيق الخناق على قدرة دول الخليج العربية على تصدير النفط والغاز واستيراد الأغذية والإمدادات الحيوية الأخرى.

الطبيعة المتباينة لنمط التهديد هذا تبرز اختلافاً جوهرياً بين إيران وخصومها العرب. كقوة مناهضة لاستمرار الوضع الراهن، استراتيجية إيران الأمنية هي زعزعة (أو التهديد بزعزعة) نظام الأمن الإقليمي والدولي. دول الخليج العربية،

من ناحية أخرى، لا يمكن أن تزدهر (أو حتى تبقى على قيد الحياة) ما لم تهيمن على المحيط الأمني ليتسنى لها الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن. تأسيس الهيمنة يتطلب فرض النظام والاستقرار بطريقة أقرب إلى النظام الشرطي. إنها القوة البشرية والموارد الهائلة المتطلبة لمراقبة ورصد مستمرين. أي تحد للهيمنة من أي جهة لابد أن يواجه بالردع مباشرة، والاستقرار يستحيل أن يتم الحفاظ عليه من خلال نهج زعزعة الاستقرار.

كقوة مناهضة لاستمرار الوضع الراهن، استراتيجية إيران الأمنية هي زعزعة (أو التهديد بزعزعة) نظام الأمن الإقليمي والعالمي.



الزعزعة، من ناحية أخرى، غير باهظة ونوعاً ما سهلة التحقيق. فالقوة التي تسعى إلى الزعزعة لديها المبادرة المتأصلة: يمكنها مراقبة واكتشاف البيئة الأمنية لتحديد المواقع والظروف التي تسمح بأقصى درجات الاضطراب لمدة زمنية قصوى وبأقل قدر من الجهد والموارد. الزعزعة تتطلب الحد الأدنى من القدرة لاستمرار العمليات؛ فالغارات والهجمات الخاطفة والضربات الجوية المحدودة ضد السفن والمنشآت النائية<sup>1</sup> كلها يمكن لها أن تعطل النظام الأمني، فيما تتطلب موارد وجهود باهظة لاستعادة الأمن.<sup>2</sup>

## الزعزعة: المبادرة وميزة المتحرك الأول

تناسب استراتيجية الزعزعة بشكل خاص إيران لأنها تكافئ المبادرين الذين يختارون بدء الصراع. نظراً لأن إيران تقف فعلياً خارج معظم المعايير والأنظمة السياسية العالمية، يمكنها العمل نسبياً بالقليل من المحددات والمعايير الدولية. إيران فعلياً مستبعدة من معظم منتديات التجارة والأمن العالميين، وبشكل كبير مكتفية ذاتياً في مجال الدفاع. هي لا تعتمد على الواردات الدولية بالقدر الذي عليه دول الجوار سواء في القطاعين المدني أو العسكري وليس لديها شريك أمني رئيسي يمكنه الحد من تصرفاته.

نظراً لأن إيران تقف فعلياً خارج معظم المعايير والأنظمة السياسية العالمية، يمكنها العمل نسبياً بالقليل من المحددات والمعايير الدولية.

تعطي هذه العوامل إيران ميزة المبادر. في موقف تقوم فيه إيران بعمل استفزازي - على سبيل المثال الاستيلاء على الشاطئ الجنوبي لمضيق هرمز - ستواجه الخصم الذي يتوجب عليه الرد كجزء من التحالف، والذي سيكون مقيداً بالنقاش الدستوري في الغرب، وكذلك

المعايير والتوقعات الدولية. فمثلاً، من المحتمل أن ترد الولايات المتحدة على الفور على الاستفزاز الإيراني عبر القوات المتواجدة فعلياً في الإقليم ولكنها لن تكون قادرة على نشر قوات كبرى في أي صراع معين دون دعم من الكونغرس ومحاولة أو على الأقل محاولة الحصول على دعم لمثل هذه الخطوة من شركاء الولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة.

هذا الشرط للتنسيق والتشاور، سواء مع المنظمات الدولية أو ضمن الولايات المتحدة (الضامن الأمني الرئيسي لدول الخليج العربية)، يعني أن استراتيجية إيران يمكن أن تتمثل في إنشاء سياسة الأمر الواقع، ثم التمني بأن يتأخر الرد بسبب نقص في القدرة العسكرية بين دول الخليج العربية أو الجدل بين الدول الغربية حول التكلفة والضرورة والفائدة من دعم حكومات تعتبر غير ديمقراطية.<sup>3</sup>

1 جودت بهجت وأنوشيرافان احتشامي بحثاً في اعتماد إيران الاستراتيجي على عدم التماثل في دفاعها استراتيجية إيران الدفاعية: البحرية والصواريخ الباليستية والفضاء الإلكتروني، سياسة الشرق الأوسط 24، رقم 3 (2017): 89-103.

2 استند هذا التحليل إلى عمل ماثيو جي ماكينيس، وخاصة السياسة الأمنية لمستقبل إيران: داخل التفكير الاستراتيجي لظهران (واشنطن: المعهد الأمريكي للمشاريع، 2017).

3 استعداد الغرب - خاصة الولايات المتحدة - في دعم دول الخليج العربية بالقوات العسكرية تتضاءل بسرعة مع تزايد احتمال وقوع وفيات. ديفيد دي روش الدور الأمني الأمريكي المتطور في الخليج، في الولايات المتحدة والخليج: تحويل الضغوط والاستراتيجيات والأحلاف. ستيفن هووك وتيم نبلوك (برلين: جيرلاش برس، 2015).

ميزة المبادرة التي تتمتع بها إيران بدرجة أكثر تواضعاً تطابق المواقف الأمنية لكل من روسيا والصين. كلا البلدين أظهرتا إذا حصل أمر على أرض الواقع (في شبه جزيرة القرم وبحر الصين الجنوبي على التوالي)، فمن المرجح ألا ترغب القوى المحلية والغربية في تصعيد النزاع بل تسعى إلى تطبيق وسائل ضغط أخرى غير مباشرة، مثل وضع قيود على السفر وعقوبات دبلوماسية واقتصادية.

بقدر ما كانت هذه التدابير عقيمة لإجبار الصين وروسيا من الانسحاب من الأراضي المغتصبة بشكل غير قانوني، فلاحتمال الأكبر أن تكون هذه التدابير أقل فعالية ضد إيران.

على خلاف النخبة الإيرانية، تعتمد النخبة الروسية والصينية على الغرب. النخب الروسية والصينية تمتلك عقارات واسعة في الغرب، غالباً ما تكون بنكية، وكثيراً ما ترسل أبنائها إلى المؤسسات الغربية لتعليمهم. روسيا والصين تعتمدان أيضاً على التجارة مع الغرب أكثر بكثير من إيران. حتى مع هذه العوائق والمعزز بنظام العقوبات، فشلت الجهود الغربية غير العسكرية في أن تؤتي ثمارها في شبه جزيرة القرم وبحر الصين الجنوبي. وما كانت تفشل إيران، وهي التي هي أقل عرضة لهذه التدابير، في ملاحظة كل ذلك.

يتطلب إبطال ميزة المبادر تواجد أمني مستمر وقوي وبصورة كاملة في المنطقة التي قد تسعى إيران للاستيلاء على أراضي فيها، وكذلك جهود استخبارات ومراقبة مستمرين ضد قدرات القوات الإيرانية، مثل طائرات الهبوط وطائرات النقل. تستدعي متطلبات إلغاء ميزة المبادر لوحدها قدرة عسكرية عربية وإنفاق كبيرين. ومن أجل منع إيران من استغلال ميزة المبادر وخلقها لوضع يتطلب رداً عسكرياً (ربما يكون غير مرحب به سياسياً)، يتوجب على دول الخليج العربية وشركاؤها الأمنيين أن يكونوا في موقع المراقب الدائم، والدفاع عن كل النقاط الحساسة والضعيفة المحتملة.

## بين الهيمنة والزعزعة: مجال تحليل عدم المساواة

المتطلبات الاستراتيجية المختلفة التي تواجه إيران ودول الخليج العربية تفسر إلى حد كبير التباين في الإنفاق على الدفاع وبنية الجيش بين الإثنين. هذا التباين يتضح عند دراسة مجالات الحرب - الجوية والبحرية والأرضية - والذي يفسر لماذا أن تحدي أمن الدول العربية في الخليج أكثر كلفة وكثافة بشرية وتعقيداً عند مقارنته بمثيله الإيراني.

### الحرب الجوية

الفجوة الأمنية بين دول الخليج العربية وإيران الأكثر وضوحاً هي في مجال الحرب الجوية. تم استيراد سلاح الجو الإيراني في الغالب خلال فترة الشاه قبل أكثر من ٤٠ عاماً، بالإضافة إلى بعض مشتريات من معدات الكتلة السوفيتية وربما من الطائرات التي أرسلها صدام حسين إلى إيران خلال حرب الخليج. صيانة وتشغيل أي طائرة إيرانية شكلت تحدياً مستمراً؛ كما أن شراء قطع غيار للأسطول القديم من طراز F-14 الأمريكي الصنع في انتهاك للعقوبات التي تقودها الولايات المتحدة يشكل مجهوداً رئيسياً للمخابرات الإيرانية.

من غير المؤكد أن إيران ستتمكن من وضع عدد كبير من الطائرات المقاتلة عسكرياً في الجو في أي وقت، ناهيك عن القيام بعمليات قتالية ضد عدو محدد لفترة طويلة. إن قدرة الطيران العسكري الإيراني لا يُعد ذو أهمية نظراً لنقص قطع الغيار ومحدودية تدريب الطيارين وساعات

الطيران.<sup>4</sup> على خلاف ذلك، تُعد القوات الجوية التابعة لدول الخليج العربية من أكبر وأحدث ما هو موجود خارج نطاق حلف الناتو. تسيّر دولة الإمارات العربية المتحدة مقاتلات "ميراج الفرنسية" من الجيل الأخير، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة أمريكية متنوعة من طراز F-16 والتي تعتبر، في بعض النواحي، أكثر تقدماً من تلك التي تقوم القوات الجوية الأمريكية بتسييرها. أما الكويتيون فيملكون مقاتلة F-18 المتقدمة للغاية، والتي طورتها البحرية الأمريكية لتكون خيارها المتوقف. أجرى الإماراتيون عمليات طيران في عام 2011 أثناء التدخلات في ليبيا، وأظهروا قدرتهم على تحريك طائراتهم عن بُعد. وتمكنوا من تجنب العديد من قضايا الاستدامة والصيانة التي تترك عادة الدول التي تشغل الطائرات الأجنبية المتطورة، من خلال الاعتماد على منصة F-16 القوية والسهلة نسبياً. حتى أن ديفيد بترابوس، عندما كان يشغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية، قال إن

دولة الإمارات العربية المتحدة يمكنها أن تهزم القوات الجوية الإيرانية لوحدها.<sup>5</sup> ...تُعد القوات الجوية التابعة لدول الخليج العربية من أكبر وأحدث ما هو موجود خارج نطاق حلف الناتو.

تمتلك المملكة العربية السعودية أيضاً قوة جوية قوية فقد أظهرت قدرة رهيبه وبشكل مثير للدهشة بإجراء عمليات من قاعدة بعيدة على مدار فترة زمنية متواصلة. المملكة العربية السعودية تمتلك كل من القاذفة المقاتلة الأمريكية F-15 المعقدة نسبياً وكذلك المقاتلة البريطانية تورنادو. تسيّر المملكة العربية السعودية هذه الطائرات كمقاتلة وفي الهجوم بري على حد سواء، وقد أظهرت قدرتها على العمل عن بُعد من القواعد، وإجراء عمليات صعبة ببراعة، مثل عمليات التزود بالوقود جواً وعمليات الصيانة الأساسية الأمامية. القوات الجوية السعودية يمكنها أن تفرض تفوقها الجوي على الخليج وتشن ضربات جوية هجومية من مسافة إلى داخل إيران.

الرد الإيراني على اختلال التوازن اللافت لن يكون في محاولة التحدي للتفوق العربي في الجو، بل سيركز على تعطيل الطيران المدني وقدرة دول الخليج العربية على الحفاظ على الحركة الجوية المدنية فوق الأجواء الخليجية. يمكن للإيرانيين تعطيل كمية كبيرة من الرحلات الجوية والتجارة الجوية إلى دول الخليج العربية من دون تكلفة أو جهد كبير، بإصدار العديد من الإشعارات للطيران المدني لإغلاق مناطق طيران بحجة التدريبات العسكرية وإطلاق الصواريخ وغيرها من الأنشطة العسكرية في المجال الجوي المدني. ستصور إيران هذه الأحداث على أنها تدريب عسكري عادي، وليست نشاطاً عسكرياً عدوانياً، ولكن تعطيل الطيران المدني سيكون كبيراً.

أحد الأساليب الداعمة الرئيسية لهذه الاستراتيجية غير المتكافئة تتمثل في الاعتماد على الصواريخ بدلاً من الطائرات لفرض القوة.<sup>6</sup> فالطائرات معقدة ومكلفة وتتطلب صيانة مستمرة وتدريب لمشغليها. في حين أنه وبمجرد الانتهاء من البحث الأساسي، تكون الصواريخ غير مكلفة نسبياً. فلا تحتاج إلى الكثير من الصيانة، ولا إلى مشغلين. فبمجرد إنشاء خط التجميع، تنخفض تكلفة كل صاروخ بشكل كبير.

4 دوغلاس باري، إيران وتحدي إعادة الهيكلة المالية للطائرات القتالية، في أمن الخليج بعد عام 2020 (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2018)، 23-27.

5 جوش روجين، بترابوس: سلاح الجو الإماراتي يمكن أن يقضي على إيران، السياسة الخارجية، 17 ديسمبر، 2009.

6 للإطلاع على لمحة عامة عن أهداف إيران الصاروخية، فيكتور جيرفيس، برامج الصواريخ الإيرانية: الأهداف والقدرات الاستراتيجية المتطورة (أبو ظبي: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2018). تقييم قيم آخر هو مايكل إيلمان، أولويات إيران الصاروخية بعد الصفقة النووية، في أمن الخليج بعد 2020 (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2018)، 27-33.

أهداف فرض القوة الإيرانية لا تعتمد على الضربات الدقيقة بالطريقة التي يجب أن تكون عليها دول الخليج العربية: فإيران محصنة نسبياً من الرأي العام الدولي وحساسيات موردي الأسلحة. لذلك، يمكنها نشر مجموعة غير دقيقة نسبياً من الصواريخ الباليستية دون الكثير من القلق بشأن النقد. وعليه، ستكون إيران قادرة على العمل بطريقة تخريبية إلى حد كبير - تستهدف المدن بدلاً من المنشآت - وتحقق معظم أهدافها الاستراتيجية. بطبيعة الحال، سيكون مثل هذا التصعيد تصعيداً عسكرياً كبيراً ويدعو إلى استجابة عسكرية قوية من قبل دول الخليج العربية، ولكن قد يخفف من حريتهم في التحرك ويقيدهم شركاء

...لذلك بدلاً من السعي للسيطرة على الجو (كما تفعل دول الخليج العربية)، يمكن لإيران أن تعتمد على تشويش الجو. صراع إقليمي مزعزع للاستقرار، بما في ذلك من خلال القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة.

استراتيجية إيران التخريبية لها حدود: فمن غير المرجح أن تكون ذات فائدة كبيرة في حرب شاملة، لكن لهذا الغرض بالتحديد ومن بين أمور أخرى، تسعى الحسابات الاستراتيجية الإيرانية إلى تجنب حرب شاملة.<sup>7</sup> هذا النهج التكتيكي يعكس الضعف الكامن في القوة الجوية التقليدية لإيران ويقبل أن القوات الجوية الإيرانية من غير المرجح أن تماثل أولئك المنافسين لها. لذلك بدلاً من السعي للسيطرة على الجو (كما تفعل دول الخليج العربية)، يمكن لإيران أن تعتمد على تشويش الجو. هذا التركيز على التعتيل يعكس كلا من عدم التوافق الإستراتيجي بين القوات الجوية فضلاً عن الروح الثورية للجمهورية الإسلامية والأهداف المناهضة لاستمرار الوضع الراهن.

## الحرب البحرية

التحديات الاستراتيجية المختلفة التي تواجه إيران ودول الخليج العربية أكثر وضوحاً في تقييم الأمن البحري. ففي الوقت الذي تعتمد فيه كل من إيران ودول الخليج العربية على النقل البحري للنفط والغاز في معظم أرباحها الأجنبية، فإن دول الخليج العربية أقل قدرة على التكيف والاكتفاء الذاتي. فالغذاء والدواء والإمدادات الحيوية الأخرى عموماً تأتي إلى دول الخليج العربية عن طريق البحر؛ ويمكن لإيران نقل الإمدادات إلى الموانئ خارج الخليج (وبالتالي مستقلة عن ممر مضيق هرمز) أو عبر اليابسة إلى الشمال.<sup>8</sup>

مقارنة بالقوات الإقليمية الجوية، نجد أن القوات البحرية لدول الخليج العربية صغيرة إلى حد ما وغير متطورة، لعدة أسباب. أولاً، من خلال الحقبة الحديثة، القوى الخارجية المتحالفة عموماً معهم ينظرون إلى المنطقة كأساس لمصالحهم التجارية، وعليه أُعطيت السيطرة البحرية الذاتية بدون الحاجة للمشاركة المحلية.

7 لجودت بهجت وأنوشياران احتشامي، 'استراتيجية الدفاع الإيرانية: البحرية والصواريخ الباليستية والفضاء الإلكتروني'، سياسة الشرق الأوسط رقم 24، رقم 3 (2017): 90.

8 للاطلاع على مراجعة عامة للتطورات البحرية الإيرانية من قبل قائد الأسطول الأمريكي الخامس السابق، راجع جون ميلر، 'التحسينات البحرية الإيرانية: التحديات والفرص'، في أمن الخليج بعد عام 2020 (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2017)، 17-23.

أولاً، البحرية الملكية البريطانية، والتي تنظر إلى الخليج كملحق أساسي لأمن الهند، سعت الولايات المتحدة بالتالي للحفاظ على حرية حركة الملاحة في الخليج نفسه. فقد استفادت دول الخليج العربية من هذه المظلة الأمنية البحرية، وعليه ضعفت قدرتها على تطوير تقاليد الملاحة الخاصة بها بسبب التواجد الخارجي الهائل في مياها والمناطق المتاخمة لها.

ثانياً، العديد من المؤسسات الأمنية في دول الخليج العربية تم تطويرها بالتركيز على الحماية من الافتراض الخارجي، مثل الغزو البري أو البحري، والآخر حماية النظام والانقلاب الظاهر - خاصة في العقود الماضية عندما كانت هذه الحوادث تتكرر بصورة متواترة في العالم العربي. القوات البحرية، التي ليست مسلحة أو مدربة على القتال على الأرض والتي عادة ما تكون بعيدة عن المرافق الحكومية، تكاد تكون عديمة الفائدة في الدفاع عن معظم الأنظمة من تهديد الانقلاب. وبالأخذ بعين الاعتبار هذه الأمور، وكذلك تطور دول الخليج العربية تحت المظلة الأمنية لبريطانيا أولاً وللولايات المتحدة الأمريكية ثانياً ليس مستغرباً أن القوات البحرية غير متطورة نسبياً مقارنة مع غيرها من القوات العسكرية، خاصة القوات الجوية.

طورت معظم دول الخليج قوات بحرية مخصصة لخفر السواحل عوضاً عن العمل في البحار المفتوحة. والتي يمكن استخدامها بشكل عام في عمليات الاعتراض أو لعب دور في تطبيق القانون بدلاً من تكريس نفسها للسيطرة الكاملة على البحر. المهمة الملاحية الكبرى للسيطرة على الممرات البحرية تُلقي على عاتق القوى الخارجية بالتواجد البحري خاصة الأمريكي والبريطاني.

ضمان حرية الملاحة البحرية في الخليج هي مهمة دولية متعددة ينسقها مركز القيادة البحرية الأمريكية في البحرين عبر فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات. هذا النوع من التنسيق بشكل عام سهل تنفيذه بين القوات البحرية (التي تنقل السفن الفردية العاملة في البحر، والقاسية البيئة نسبياً) من الجيوش (التي تنقل الآلاف من الأفراد الذين يعملون بين المدن والمدنيين)، هذا التنسيق كان طويلاً وراسخاً. فإيران لا تشارك في هذه الجهود، رغم أنها تعتمد أيضاً على التصدير البحري للنفط والغاز.

هذا الجهد البحري الدولي ثابت ومستمر. هدفه هو ضمان الواردات والصادرات غير المقيدة. دول الخليج العربية، جنباً إلى جنب مع الشركاء الأميركيين والأوروبيين ملتزمون بالحفاظ على الممرات البحرية وجعلها خالية من أي عوائق وأي إغلاق إذا كانوا يرغبون في الحفاظ على طريقتهم في الحياة وسلامة الاقتصاد العالمي، خاصة الأسواق الرئيسية في جنوب وشرق آسيا. ترسل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سفن حربية إلى الخليج بنفقة كبيرة لإظهار القوة ولردع فَعَال ولصد أي تحدٍ لحرية الملاحة.

تستفيد إيران من هذا النظام ولكن، وكما ذكر، لن تتضرر بنفس قدر الضرر الذي تتعرض له دول الخليج إذا حدث تقييد لحرية الملاحة. وعليه، فإن إيران تكون قادرة مرة أخرى على التركيز على القدرات التخريبية في البحر. فزرع الألغام يُعتبر الوسيلة الأكثر زعزعة. حيث وأن الألغام البحرية تُعد قريبة من السلاح التخريبي المثالي غير المتكافئ، فهي غير متطورة تقنياً، ورخيصة نسبياً، وسهلة الاستخدام، وتعطيها مكلف وصعب، وهي دائمة، وعشوائية. بغض النظر عن التأثير الفوري لانفجار الألغام، فإن التأثير الاستراتيجي هو منع السفن من الوصول إلى مناطق ضخمة في المحيط. فإذا تم العثور على لغم واحد، فمن الممكن أن يكون هناك ألغام أخرى، لذلك غالباً عملية

غامضة لإزالة الألغام سوف تستغرق وقتاً طويلاً وكلفة باهظة ستكون حتمية. وفي نفس الوقت، تفرض شركات التأمين البحري أقساط أعلى على السفن للعمل في المناطق التي توجد فيها تقارير عن الألغام، مما يرفع تكلفة الواردات والصادرات الحيوية.

في العموم يقوم الإيرانيون بإلقاء الألغام من قوارب صغيرة، والتي تظهر من الأعلى كزوارق صيد. وبالتالي، بالقليل من الاستثمار في قوارب صغيرة والغام، يمكن للإيرانيين إغلاق مساحات شاسعة من المياه في وجه الشحن التجاري والسيطرة إلى حد ما على انتشار الأصول البحرية. بطبيعة الحال، الألغام هي أكثر من مشكلة في الممرات المائية المحظورة، مثل مضيق هرمز. ونظراً لأهمية هذا الجهد، فإن غالبية القوة الأمريكية البحرية الدولية لإزالة الألغام تتمركز في الخليج.

وصممت إيران أسلحة بحرية أخرى غير متكافئة لتحبط السفن الكبيرة الغربية الباهظة الثمن، كحاملات الطائرات. كرس الإيرانيون جهداً كبيراً في تطوير وشراء صواريخ مضادة للسفن وطوربيدات عالية السرعة، والتي يمكن إطلاقها من مجموعة

متنوعة من المنصات في البحر (مثل زوارق هجومية صغيرة) ومن الشاطئ. في حين أن هذه الأسلحة أعلى من الألغام البحرية، إلا أنها تتمتع بميزة كونها أسلحة نشطة وموجهة، يمكن توجيهها بسرعة إلى سفينة (بالمقارنة مع الغم

فالأسلحة والتكتيكات الإيرانية في البحر لا تركز على السيطرة على الممرات البحرية بل على حرمان خصوم إيران من السيطرة

السلب، الذي يجب أن تضربه سفينة). وبالتالي، يمكن استخدامها بسرعة لتهديد السفينة. آلية إيران المفضلة في الضرب بالصواريخ هي إطلاق الصواريخ بكميات كبيرة على سفينة كبيرة أملاً في أن تسحق دفاعاتها: إن المنطق بالنسبة للإيرانيين هو أنهم إذا أطلقوا 15 صاروخاً، وحصل أن تمكن صاروخاً واحداً فقط من المرور وإصابة الهدف، فهم رابحون. إيران حرصت على استعراض عملية شرائها لطوربيد شكفال الروسي فائق السرعة، وهو نظام يتحدى معظم الدفاعات الحديثة نظراً لسرعته.

أخيراً، أصبحت إيران رائدة على مستوى العالم في تطوير تكتيكات الهجمات بالقوارب الصغيرة "هجوم النحل" التي تتكون من مجموعة قوارب صغيرة محملة بشحنة متفجرات كبيرة تعترض سفينة أكبر في أن واحد من أكثر من اتجاه. الهدف هو قهر دفاعات السفينة القريبة وتفجير هيكل السفينة، تدميرها أو إغراقها. مبدئياً آلية هجوم النحل البحري هي النظر لهجمات الباسيج البشرية الموجهة التي شوهدت في المراحل المتأخرة من الحرب العراقية الإيرانية وتتطلب من مشغلي القوارب الصغيرة التضحية بأنفسهم والقارب في انفجار.

ومع ذلك، قام الإيرانيون مؤخراً بتطوير كمبيوتر تجريبي عن بُعد، يمكنه تشغيل القارب دون وجود أي إنسان على متنه. فقد تم استخدام هذه التقنية الجديدة في الهجوم الحوثي على السفينة السعودية المدينة في كانون الثاني/يناير 2017. مرة أخرى، فالأسلحة والتكتيكات الإيرانية في البحر لا تركز على السيطرة على الممرات البحرية بل على حرمان خصوم إيران من السيطرة. هذا الأسلوب التشويشي في الحرب أرخص بكثير، وأقل قوى بشرية بكثير من متطلبات تأسيس هيمنة في البحر.

## الحرب البرية

النموذج الإيراني للحرب البرية غير مكلف وفعال من حيث التكلفة. لقد تطورت بشكل كبير منذ الحرب الإيرانية العراقية، التي تميزت بهجمات جماعية شنتها ميليشيات إيرانية ضعيفة التدريب. منذ ذلك الحين، تجنبت إيران شن حرب برية في أراضيها أو مع وحدات إيرانية بالكامل، واعتمدت بدلاً من ذلك على الميليشيات التي ينتمي إليها مختلف السكان الشيعة الأجانب بتوجيه من الحرس الثوري الإسلامي. حيث يتم تزويد هذه الوحدات بشكل عام بالقيادة، والتدريب، والأسلحة، والمخابرات، والأموال من المصادر الإيرانية، ولكن تعمل أيضاً مع الموارد والدعم المحلي. لقد قاموا بالتنسيق مع بعضهم البعض عبر الحدود، وأبرزها حدود سوريا مع لبنان والعراق.

وأبرز هذه الجماعات المسلحة البديلة حزب الله اللبناني ومختلف الميليشيات التي تشكل قوات الحشد الشعبي في العراق. تعمل هاتان المنظمتان بدرجة من الدعم الشعبي بين السكان الشيعة المحليين وفي البلدان التي تفتقر إلى حكومة مركزية قوية. يختلف مقدار ونوع الدعم الإيراني لحزب الله وقوات الحشد الشعبي (عسكرياً ومالياً وسياسياً) من مجموعة إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى، ودرجة الاتجاه والسيطرة الإيرانيين على هذه الجماعات تختلف وغالباً ما تكون متنازع عليها. لكن باستثمار إيراني صغير نسبياً، فإنها تخدم عموماً المصالح الإيرانية في منع تشكيل حكومات وطنية في لبنان والعراق يمكنها إتباع سياسات تتعارض مع مصالح إيران. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاعتماد عليهم لتجنب معارضة إيران بشأن أي قضية أمنية رئيسية.

القوات الإيرانية على الأرض بالوكالة في سوريا هي اقتراح مختلف تماماً. يتم نشر الميليشيات الشيعية التي ترعاها إيران والتي قاتلت في سوريا بشكل عام تحت القيادة الإيرانية لخدمة الأغراض الإيرانية. حيث تتكون هذه التشكيلات من مجموعات ميليشيا من الشيعة الأجانب، بما في ذلك من العراق وأفغانستان وباكستان، وهم مجهزون من قبل الإيرانيين ويقاتلون في وحدات محددة اثنيا ولكن تحت إشراف الضباط الإيرانيين. لقي عدد كبير من الضباط الإيرانيين من الرتب المتوسطة والعالية حتفهم في سوريا - وهذا يدل على وجود نظام الكادر حيث يتم انتزاع غالبية صفوف المجندين الشيعة الذين يقاتلون في سوريا من جنسيات أخرى، لكن مناصب الضباط ووظائف الدعم الرئيسية يشغلها الإيرانيون.

وتشكل حركة الحوثيين في اليمن حالة خاصة. في حين أن هناك أدلة على وجود مساعدة عسكرية كبيرة من إيران وحزب الله للحوثيين وخاصة في تزويد الصواريخ والطائرات بدون طيار، فإنه ليس من الواضح مستوى الدعم الإيراني في النواحي الأخرى.<sup>9</sup>

كانت هناك مضبوطات أسلحة إيرانية في دول في إفريقيا<sup>10</sup> والخليج<sup>11</sup>، يُفترض على نطاق واسع أن هذه الأسلحة كانت موجهة إلى المتمردين الحوثيين. في حين كانت إيران سعيدة بتقديم الدعم العسكري لهذه المجموعة للحد من مصادر الجيوش العربية المنافسة، في حين الحوثيين يسعون إلى تحقيق مصالحهم المحلية إلى أقصى حد. لم تنشئ إيران هذه المجموعة. عوضاً عن

9 على سبيل المثال، نقل التكنولوجيا الإيرانية إلى اليمن، أبحاث تسليح النزاعات، مارس 2017.

10 توزيع الذخيرة الإيرانية في إفريقيا، أبحاث تسليح النزاعات، ديسمبر 2012.

11 مايكل نايتس وماثيو ليفيت، تطور تمرد الشيعة في البحرين، CTC Sentinel، يناير 2018.

ذلك، فظهران يبدو أنها استفادت من حركة محلية لشن حرب مكلفة للغاية ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لجر منافسيها إلى مستنقع من الصراع المرير- طويل الأمد، الذي ليس لدى إيران سوى القليل لتخسره وحصة محدودة في النتيجة.

لم تجد دول الخليج العربية وحلفائها في الغرب، لحد الآن، وسيلة مرضية لمواجهة مشكلة الوكلاء. ويعود ذلك، في جزء كبير منه، إلى الرغبة في تجنب حرب مباشرة مع إيران. وعموما لا يتعامل العالم الخارجي مع مختلف القوى الشيعية المدعومة من إيران ككيانات عسكرية إيرانية، وإنما يتم التعامل معها في المقام الأول باعتبارها ظاهرة محلية تميل إلى الحصول على دعم عام محلي كبير وتصور نفسها على أنها حركات أصلية بشكل كامل، مولودة تلقائياً ومستقلة تعمل بدون أي دعم أو توجيه من الخارج.

علاوة على ذلك، فإن مواجهة هذه الجماعات عسكرياً (وخاصة في لبنان والعراق) ستكون مهمة كبيرة، وليس هناك إرادة سياسية كافية لحملة عسكرية تنطوي على خطر وقوع عدد كبير من الضحايا. فمن بين الأسباب العديدة الأخرى التي

تجعل دول الخليج العربية والغرب إلى حتى الآن لم يجدوا  
وسيلة مرضية لمواجهة الوكلاء

يبدلون جهوداً متضافرة لمحاكاة التكتيك الإيراني المتمثل في نشر ميليشيات محلية طائفية بديلة هو الخوف من ردة فعل انتكاسية. بينما كانت

هناك بعض الجهود المؤقتة في سوريا والقرن الإفريقي واليمن لتمويل وتطوير الوحدات المحلية، إلا أن هذه الجهود (ومستوى التحكم الذي تتخذه مع رعاتها العرب) محدودة للغاية. في الواقع، تشبه معظم الجهود العربية لتطوير قوات الأمن غير النظامية سياسات الإدارة القبلية بشكل أقرب من تلك التي تقوم بها إيران لتطوير الجيوش بالوكالة القابلة للنشر. وقد يكون الاستثناء الأخير لهذا الاتجاه هو الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً في جنوب اليمن.

وكانت آخر مرة لجهد كبير مماثل هو ما حصل بين المسلمين السنة - بالشارك مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان، في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان في عام 1979 - حيث كان ظهور السلفيين والحركة الجهادية وصعود القاعدة من إحدى النتائج الرئيسية على المدى الطويل. وعلى ما يبدو أنه ليس هناك رغبة كبيرة في أي محاولة لتكرار مثل هذه التجربة. مرة أخرى، فإن شهية إيران للزعزعة والقدرة على الاستفادة من الفوضى تُفسح المجال لتكتيكات غير مكلفة وسهلة نسبياً وفعالة، تدفع منافسيها العرب بشكل عام إلى تجنبها.

## الخاتمة

ينشأ عدم التوازن الهائل في الإنفاق الدفاعي بين إيران ودول الخليج العربية في الغالب عن الوضع الأمني الجيوسياسي الذي يتطلب من دول الخليج العربية وشركائها، السيطرة على البيئة الأمنية من أجل ضمان تحقيق الاستقرار والحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن.

من ناحية أخرى، فإن إيران لديها متطلب واحد فقط لزعزعة البيئة الأمنية والتي من خلالها تتحقق أهدافها الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن خصوم إيران يعملون كجزء ضمن تحالف مع ديمقراطيات غربية، فإن لإيران ميزة المبادر الذي يحفز على القيام بعمل عسكري سريع والتخفيف من قيود التعاون.



إيران شكلت قواتها العسكرية في المجال الجوي والبحري والبري للاستفادة من استراتيجياتها المختلفة الملزمة ومن العبء الاستراتيجي. طورت إيران قدرات عسكرية للاستفادة من التقنيات غير المتماثلة والتي ستواجه تحدياً في فرض هيمنة أمنية لكنها قادرة على زعزعة البيئة الأمنية بشكل فعال.

ولهذه العوامل، يجب أن تكون البنية التحتية الأمنية في منطقة الخليج العربية مضاعفة، وأكثر نشاطاً، وأكثر انتشاراً جغرافياً، وأكثر قدرة على التركيز في وقت قصير. وهذا يعني أن جيوش الخليج العربية - لمواجهة تحدياتها الأمنية والاستراتيجية - يجب أن تكون أكبر بكثير، وأكثر قدرة على الحركة، وأكثر حداثة من أي شيء تطوره إيران. أي أن إيران يمكن أن تكون فعالة للغاية بكلفة أقل بكثير من خصومها العرب في الخليج.





